



وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
Ministère de l'Agriculture, de la Pêche maritime,
du Développement rural et des Eaux et forêts

27 يونيو 2018

الرباط، في

مديرية الصيد البحري/قسم استدامة وتهيئة الموارد البحرية
مصلحة إعداد مخططات التهيئة و التدبير

082 / 18

إلى السيد رئيس جامعة غرف الصيد البحري
إلى السادة رؤساء غرف الصيد البحري
إلى السيد رئيس الجمعية المهنية لمجهزي مراكب الصيد بأعالي البحار بالمغرب
إلى السيد رئيس جمعية المقاولات المغربية للصيد بأعالي البحار
إلى السيد رئيس جمعية الفاعلين الاقتصاديين بميناء طانطان
إلى السيد رئيس فيدرالية الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
إلى السيد رئيس فيدرالية الصيد البحري
إلى السيد رئيس الكنفدرالية الوطنية للصيد الساحلي
إلى السيد رئيس الكنفدرالية المغربية للصيد الساحلي
إلى السيد رئيس الكنفدرالية الوطنية لفعاليات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بالمغرب
إلى السيد رئيس الكنفدرالية الوطنية للصيد التقليدي
إلى السيد رئيس الكنفدرالية المغربية للصيد التقليدي
إلى السادة مناديب الصيد البحري
إلى السيد مدير مراقبة أنشطة الصيد البحري
إلى السيد المدير العام للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
إلى السيدة المديرة العامة للمكتب الوطني للصيد
إلى السيد مدير الاستراتيجية و التعاون
إلى السيدة مديرة صناعات الصيد البحري

الموضوع: استئناف نشاط صيد الأخطبوط جنوب سيدي الغازي

المرفق: المقرر الوزاري رقم 18/05 بتاريخ 27 يونيو 2018

يشرفني أن أبعث إليكم رفقته، المقرر الوزاري المشار إليه أعلاه المتعلق باستئناف نشاط صيد الأخطبوط جنوب سيدي الغازي.

تقبلوا، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الكتيبة العامة

بمضاء: السيدة فاطمة الدريوش



وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DE LA PECHE MARITIME,
DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DES EAUX ET FORETS

مديرية الصيد البحري/قسم استدامة و تهيئة الموارد البحرية
مصلحة إعداد مخططات التهيئة و التدبير

المقرر الوزاري رقم 18/05 بتاريخ 27 نونبر 2018

المتعلق بتحديد شروط استئناف نشاط صيد الأخطبوط جنوب سيدي الغازي

-موسم صيف 2018-

- بناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-73-255 بتاريخ 27 شوال 1393 (23 نونبر 1973) المنظم للصيد البحري كما وقع تعديله وتتمته وخاصة الفصول 16-33-34 و35 منه؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1-14-95 بتاريخ 12 من رجب 1435 (12 ماي 2014) بتنفيذ القانون رقم 12-15 المتعلق بالوقاية من الصيد غير قانوني، غير المصرح به وغير المنظم ومحاربهه وبتغيير وتنظيم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 73-255-1 الصادر في 27 من شوال 1393 (23 نوفمبر 1973) المتعلق بتنظيم الصيد البحري الصادر بالجريدة الرسمية رقم 6259 بتاريخ 26 ماي 2014؛
- بناء على مقتضيات المرسوم رقم 2-09-674 بتاريخ 30 ربيع الأول 1431 (17 مارس 2010) بتحديد شروط وكيفيات إقامة واستعمال نظام تحديد الموقع والرصد المستمر الذي يستعمل الاتصالات عبر الأقمار الصناعية على متن سفن الصيد البحري لإرسال المعطيات، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5826 بتاريخ فاتح أبريل 2010؛
- بناء على مقتضيات المرسوم رقم 2.12.71 بتاريخ 14 ربيع الآخر 1433 (7 مارس 2012)، بتطبيق القانون رقم 14-08 المتعلق ببيع السمك بالجملة، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6031 بتاريخ 19 مارس 2012؛
- استنادا لقرار وزير الفلاحة والصيد البحري رقم 2806.09 الصادر في 22 من ذي القعدة 1430 (10 نونبر 2009) المتعلق بالمنع المؤقت لصيد الفققات (Monachus monachus) والثدييات البحرية الأخرى وكذلك بعض الأصناف البحرية، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5796 بتاريخ 17 دجنبر 2009؛
- استنادا لقرار وزير الفلاحة والصيد البحري رقم 3338.10 بتاريخ 10 محرم 1432 (16 دجنبر 2010)، المتعلق بنظام تحديد موقع ورصد سفن الصيد البحري، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5934 بتاريخ 4 أبريل 2011؛
- استنادا لمرسوم وزير الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات رقم 14-1495 بتاريخ 25 نونبر 2014، المتعلق بتنظيم صيد بعض أصناف النازلي كما تم تنميته و تعديله ؛
- وفقا لقواعد مخطط تهيئة مصيدة الأخطبوط بتاريخ 12 أبريل 2004؛
- استنادا للقرار الوزاري رقم 18/03 بتاريخ 21 مارس 2018، المتعلق بتوقف نشاط صيد الأخطبوط على طول الساحل الوطني لموسم خريف 2017؛
- استنادا للقرار الوزاري رقم 18/04 بتاريخ 30 ماي 2018، المتعلق بتمديد توقف نشاط صيد الأخطبوط على طول الساحل الوطني لموسم خريف 2017؛
- اعتبارا للتوجهات الكبرى لمخطط ألبوتيس، الداعية للحفاظ على الموارد السمكية واستغلالها بشكل مستدام؛
- تبعا للرأي المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري رقم DP/INRH/0618/27

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

قرر ما يلي:

المادة الأولى: يستأنف نشاط صيد الأخطبوط ويسمح بولوج المنطقة البحرية الممتدة بين خطي العرض 26 درجة 24' شمالا (سيدي الغازي) و20 درجة 46' شمالا (الرأس الأبيض)، ابتداء من فاتح يوليوز 2018 (00H00). إلى غاية 30 شتنبر 2018 (24 H00). وتجدر الإشارة أنه يمكن مراجعة هذه الفترة وفقا لنتائج تتبع المؤشرات البيولوجية لمصيدة الأخطبوط.

كما يمنع صيد الأخطبوط وعملية الجر بصفة دائمة لحماية المناطق الصخرية وذلك داخل المضلعات المحددة بالإحداثيات التالية:

المضلع رقم 4		المضلع رقم 3		المضلع رقم 2		المضلع رقم 1	
خط العرض	خط الطول	خط العرض	خط الطول	خط العرض	خط الطول	خط العرض	خط الطول
21°36'07" N	17°26'40" W	21°44'17" N	17°20'24" W	23°25'25" N	16°36'05" W	16°10'12" W	24°13'09" N
21°31'52" N	17°22'07" W	21°46'46" N	17°24'28" W	23°18'05" N	16°44'34" W	16°05'46" W	24°02'50" N
21°28'03" N	17°22'30" W	21°40'55" N	17°25'30" W	22°59'00" N	16°42'27" W	16°36'18" W	23°36'50" N
21°28'42" N	17°26'45" W	21°36'57" N	17°20'50" W	23°01'30" N	16°36'28" W	16°42'41" W	23°46'02" N

المادة الثانية: تحدد الحصص الإجمالية من الأخطبوط خلال هذا الموسم في 13000 طن.

توزع هذه الحصص، الغير قابلة للمراجعة، على الاساطيل الثلاثة النشيطة في مصيدة الأخطبوط وفقا لمفتاح التوزيع المعتمد في مخطط تهيئة هذه المصيدة بتاريخ 12 ابريل 2004، على الشكل التالي:

8190	طن	-	الصيد في أعالي البحار:
1430	طن	-	الصيد الساحلي:
3380	طن	-	الصيد التقليدي:

المادة الثالثة تمنح خلال هذا الموسم حصص 800 طن للوحدة الفرعية 1، (بوجود الميناء، افتيسات وسيدي الغازي)، الغير قابلة للمراجعة، وذلك خارج الحصص الإجمالية من الأخطبوط المحددة في المادة الثانية.

بالنسبة للصيد في أعالي البحار

المادة الرابعة: يرخص لسفن الصيد بالجر في أعالي البحار خلال هذه الموسم ممارسة نشاطها بالمنطقة المشار إليها في المادة الأولى أعلاه، فوق 10 أميال بحرية، انطلاقا من الشاطئ.

المادة الخامسة: يرخص لبواخر الصيد في اعالي البحار، النشيطة بمصيدة الأخطبوط جنوب سيدي الغازي، استعمال 70 مم كحد أدنى لقياس عيون جيب شبك الجر.

المادة السادسة: تنقسم حصص الأخطبوط المخصصة لهذا الأسطول إلى حصص فردية حسب نوع السفينة وذلك على النحو التالي:

32.3	طن	-	البواخر التي تقل قوة محركها عن 750 ح:
34.8	طن	-	البواخر التي تقع قوة محركها بين 750 و 1.400 ح:
35.5	طن	-	البواخر التي تفوق قوة محركها 1.400 ح:

المادة السابعة: يسمح بتحويل حصص الأخطبوط بين السفن التابعة لنفس الشركة أو مجموعة الشركات، شريطة تقديم طلب مسبق الى الإدارة. من اجل القيام بهذه التحويلات يجب على السفن المستفيدة من الحصص الفردية ان تكون في وضعية سوية اتجاه قانون الصيد البحري، وخصوصا التوفر على رخصة الصيد سارية المفعول.

بالنسبة لأسطول الصيد الساحلي

المادة الثامنة: يرخص ل 150 سفينة الصيد الساحلي بالجر، كحد أقصى بولوج وحدة تهيئة مصيدة الأخطبوط.

المادة التاسعة: عند انطلاق موسم الصيد:

- يتم ضبط وإصدار الشهادة الأولى لمطابقة معدات الصيد بكل من مندوبيتي الصيد البحري بالعيون وطانطان؛
- يتم تدبير لائحة السفن المرخص لها وكذا تسليم شواهد المطابقة من طرف مندوبيتي الصيد بالعيون و طانطان؛
- يقوم مندوب الصيد البحري بطانطان بإشعار نظيره بالعيون حول سفن الصيد التي رخص لها بولوج منطقة الصيد انطلاقا من ميناء طانطان، وذلك ضمانا لاحترام العدد الاجمالي لسفن الصيد الساحلي بالجر المسموح لها باستغلال مصيدة الأخطبوط؛
- تقوم المصالح التابعة لمندوبيتي الصيد البحري بالعيون وطانطان، طيلة هذا الموسم، بحملات تفتيشية دون سابق انذار، وذلك للسهر على احترام مطابقة معدات الصيد المستعملة للقوانين الجاري بها العمل.

المادة العاشرة: يسمح لهذه السفن بإفراغ مصطاداتها بكل من مينائي العيون وطانطان.

المادة الحادية عشر: يحدد سقف مصطادات الأخطبوط في 1600 كلغ، أي 70 صندوق بلاستيكي من سعة 23 كلغ، لكل سفينة وعن كل رحلة بحرية مدتها 10 أيام. إلا انه يمكن مراجعة هذا السقف تماشيا مع تطور استهلاك حصص الأخطبوط المخصصة لبواخر الصيد الساحلي

المادة الثانية عشر: يرخص لسفن الصيد الساحلي بالجر خلال هذه الموسم ممارسة نشاطها بالمنطقة المشار إليها في المادة الأولى أعلاه، فوق 10 أميال بحرية، انطلاقا من الشاطئ.

المادة الثالثة عشر: يسمح وبشكل استثنائي لسفن الصيد الساحلي بالجر النشطة بمصيدة الأخطبوط جنوب سيدي الغازي استعمال 60 مم كحد أدنى لقياس عيون جيب شبك الجر؛

بالنسبة لأسطول الصيد التقليدي

المادة الرابعة عشر: يسمح لأسطول الصيد التقليدي ممارسة نشاطه في منطقة الصيد الممتدة بين 3 و 8 أميال بحرية انطلاقا من الشاطئ

المادة الخامسة عشر: يضم أسطول الصيد التقليدي بالداخله قوارب الصيد النشطة التابعة لقرى الصيادين بكل من لبوردة، لاساركا، انتيرفت و امطلان

المادة السادسة عشر: توزع حصة الأخطبوط المخصصة لأسطول الصيد التقليدي بالداخله، من طرف مصالح مندوبية الصيد البحري بالداخله إلى حصص فردية بين قوارب الصيد المرخص لها استغلال هذه المصيدة.

المادة السابعة عشر: الحصص الفردية الممنوحة لهذه القوارب غير قابلة للتحويل ويجب استغلالها حصريا من طرف القوارب المستفيدة، كما لا يسمح بتجاوز هذه الحصص الفردية، وأي تجاوز سيتم خصمه من حصة موسم الصيد التالي.

المادة الثامنة عشر: يسمح لقوارب الصيد التي استهلكت حصتها الفردية من الأخطبوط، الاستمرار في صيد الأنواع الأخرى من الأسماك باستثناء الأخطبوط مع إلزامية تسويق مصطاداتها عبر سوق السمك.

المادة التاسعة عشر: سوف يتم وضع نقطة تفتيش للمنتوجات المنقولة برا في مدخل مدينة الداخلة عند النقطة الكيلو مترية رقم (PK25)25

بالنسبة للوحدة الفرعية رقم 1:

المادة لعشرون: يضم أسطول الصيد التقليدي ببوجدور قوارب الصيد النشطة التابعة لقرى الصيادين بكل من افتيسات، بوجدور

الميناء وسيدي الغازي. هذه المنطقة مفتوحة لصيد الأخطبوط خلال نفس الفترة المسموح بها لأسطول الصيد التقليدي بالداخله.

المادة الواحدة والعشرون: تحدد حصة الأخطبوط الممنوحة لهذه الوحدة الفرعية في 800 طن، يتم توزيعها تحت إشراف مصالح

مندوبية الصيد البحري ببوجدور إلى حصص فردية بين القوارب التابعة لنقط الصيد الثلاثة.

مقتضيات عامة

المادة الثانية والعشرون: تحدد نسبة:

- 7% من مجموع مصطادات الأخطبوط، كحد مقبول مسموح به لاصطياد الأخطبوط من فئة الحجم التجاري T8.

- 3 % بالنسبة لصيد صغار الأنواع الأخرى من الاسماك رأسيات الأرجل (الكالماروالحبار)؛

المادة الثالثة والعشرون: يمنع صيد الأخطبوط باستعمال الأقفاص (Casiers) والسلال (Nasses) المطعمة.

المادة الرابعة والعشرون: إن عدم احترام تدابير هذا القرار سيعاقب عليه وفقا للقوانين المنصوص عليها، وقد تلجأ معها إدارة الصيد، إذا ارتأت ذلك إلى العقوبات الإدارية التالية خاصة:

- سحب رخصة الصيد وحجز القارب بالنسبة لأسطول الصيد التقليدي

- سحب حصة الأخطبوط الممنوحة بالنسبة لأسطولي الصيد في أعالي البحار والساحلي

المادة الخامسة والعشرون: إن مديرية الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية ومندوبيات الصيد البحري مكلفون، كل حسب

اختصاصاته، بالتطبيق مقتضيات هذا القرار؛

عن وزير الصيد البحري
المندوبية العامة
إمضاء : السيدة نيكية اندريوش



DECISION MINISTERIELLE N°05/18 DU 27 JUN 2018
FIXANT LES CONDITIONS DE LA REPRISE DE L'ACTIVITE
DE LA PECHE AU POULPE AU SUD DE SIDI L'GHAZI (26°24'N)
-SAISON ETE 2018-

- Vu le Dahir portant loi n°1-73-255 du 27 choul 1393 (23 novembre 1973) formant règlement sur la pêche maritime tel qu'il a été modifié et complété, notamment les articles 16,33,34 et 35 ;
- Vu le Dahir portant loi n° 1-14-95 du 12 rejab 1435 (12 mai 2014) portant promulgation de la loi 15-12 relative à la prévention et la lutte contre la pêche illicite, non déclarée et non réglementée et modifiant et complétant le dahir n° 1-73-255 du 27 chaoual 1393 (23 novembre 1973) formant règlement sur la pêche maritime, tel que publié au Bulletin Officiel n° 6262 du 05 juin 2014 ;
- Vu les dispositions du décret n°2-09-674 du 30 rabii I 1431 (17 mars 2010) fixant les conditions et les modalités d'installation et d'utilisation à bord des navires de pêche d'un système de positionnement et de localisation continue utilisant les communications par satellite pour la transmission des données, tel que publié au Bulletin Officiel n°5826 du 1^{er} avril 2010 ;
- Vu les dispositions du décret n° 2-12-71 du 14 rabii II 1433 (7mars 2012) pris pour l'application de la loi 14-08 relative au mareyage, tel que publié au Bulletin Officiel n° 6036 du 05 avril 2012 ;
- Vu l'arrêté du Ministre de l'Agriculture et de la Pêche Maritime n° 2806-09 du 22 kaada 1430 (10 novembre 2009) relatif à l'interdiction temporaire de la pêche des phoques-moines (*Monachus monachus*) et autres mammifères marins ainsi que de certaines autres espèces marines, tel que publié au Bulletin Officiel n° 5796 du 17 décembre 2009 ;
- Vu l'arrêté du Ministre de l'Agriculture et de la Pêche Maritime n°3338-10 du 16 décembre 2010 relatif au dispositif de positionnement et de localisation des navires de pêche, tel que publié au Bulletin Officiel n° 5936 du 21 avril 2011 ;
- Faisant référence à l'arrêté du ministre de l'Agriculture, de la Pêche maritime, du Développement rural et des Eaux et forêts n°4195-14, du 25 novembre 2014 réglementant la pêche de certaines espèces de merlu tel qu'il a été modifié et complété
- Conformément aux dispositions du plan d'aménagement de la pêcherie poulpière du 12 avril 2004 ;
- Faisant référence à la Décision n° 03/18 du 21 mars 2018 instaurant un arrêt de la pêche du poulpe le long du littoral national pour la saison printemps 2018 ;
- Faisant référence à la Décision n° 04/18 du 30 mai 2018 instaurant la prolongation de l'arrêt de la pêche du poulpe le long du littoral national pour la saison printemps 2018 ;
- Rappelant les grandes orientations du plan Halieutis qui plaident pour la préservation des ressources halieutiques et la durabilité de leur exploitation et
- Après avis scientifique de l'Institut National de Recherche Halieutique n°27/ 0618 /INRH/DP

LE MINISTRE DE L'AGRICULTURE ET DE LA PECHE MARITIME
DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DES EAUX ET FORETS

DECIDE CE QUI SUIT:

ARTICLE PREMIER : La pêche au poulpe dans la zone comprise entre Sidi L'Ghazi (26°24'N) et Cap Blanc (20°46'N) est ouverte à partir du **1^{er} juillet 2018 à 00h00** jusqu'au **30 septembre 2018 à 24h00**. Toutefois, la durée de cette campagne peut être révisée en fonction de l'évolution des indicateurs biologiques de cette pêcherie.

Cependant, le chalutage est interdit en permanence, pour protéger les zones rocheuses, à l'intérieur des polygones délimités par les coordonnées suivantes :

Polygone n°1		Polygone n°2		Polygone n°3		Polygone n°4	
Latitude	Longitude	Latitude	Longitude	Latitude	Longitude	Latitude	Longitude
24°13'09" N	16°10'12" W	23°25'25" N	16°36'05" W	21°44'17" N	17°20'24" W	21°36'07" N	17°26'40" W
24°02'50" N	16°05'46" W	23°18'05" N	16°44'34" W	21°46'46" N	17°24'28" W	21°31'52" N	17°22'07" W
23°36'50" N	16°36'18" W	22°59'00" N	16°42'27" W	21°40'55" N	17°25'30" W	21°28'03" N	17°22'30" W
23°46'02" N	16°42'41" W	23°01'30" N	16°36'28" W	21°36'57" N	17°20'50" W	21°28'42" N	17°26'45" W

Article 2 : Le quota global de poulpe pour la période fixée à l'article premier est de **13000 tonnes**.

Ce quota, **non révisable**, est réparti sur les trois segments ciblant le poulpe, conformément à la clef de répartition arrêtée par le plan d'aménagement du 12 Avril 2004, comme suit :

- Segment hauturier :	8190	Tonnes
- Segment côtier :	1430	Tonnes
- Segment artisanal de Dakhla :	3380	Tonnes

Article 3 : En dehors du quota global fixé à l'article 2, un quota **non révisable** de **800 tonnes** est accordé à la sous-unité 1 (Aftissat, Boujdour centre et Sidi L'Ghazi) au titre de cette saison de pêche.

POUR LE SEGMENT HAUTURIER :

Article 4 : Durant cette campagne, les chalutiers hauturiers sont autorisés à opérer au-delà de **10 milles marins** à partir de la côte.

Article 5 : Le maillage minimal des sacs de chaluts autorisé pour les navires de la pêche hauturière opérant dans l'unité d'aménagement de la pêcherie poulpière est de **70 mm**.

Article 6 : Le quota attribué au segment hauturier est réparti en quotas individuels par type de navire comme suit :

- Navire dont la PM est inférieure à 750 CV	32.3 tonnes
- Navires dont la PM est comprise entre 750 et 1400 CV :	34.8 tonnes
- Navires dont la PM est supérieure à 1400 CV	35.5 tonnes

Article 7 : Les opérations de transfert des quotas, entre les navires appartenant à la même société ou groupe de sociétés, sont soumises à l'autorisation au préalable de l'administration.

Afin d'opérer ces transferts, les navires détenteurs d'un quota doivent être à jour vis-à-vis de la réglementation des pêches maritimes, notamment disposer d'une licence de pêche valable.

POUR LE SEGMENT COTIER :

Article 8 : L'effectif de la flotte chalutière côtière autorisée à opérer dans l'unité d'aménagement de la pêcherie poulpière est fixé à **150 navires au maximum**.

Article 9 : Au démarrage de la campagne de pêche :

-Le contrôle et la délivrance du 1^{er} certificat de conformité des engins de pêche se feront au niveau des délégations des pêches maritimes de Laâyoune et de Tan-Tan.

-La gestion des listes des navires autorisés et la remise des attestations de conformité seront assurés par les Délégations de Laâyoune et Tan tan.

-Le délégué de Tan-Tan doit aviser, en temps réel, son homologue de Laâyoune sur les navires autorisés à accéder à la zone de pêche à partir de Tan-Tan en vue de veiller au respect de l'effectif total des navires côtiers autorisés à accéder à la pêcherie poulpière.

-Les contrôles inopinés de la conformité des engins de pêche seront effectués par les services de la DPM de Laâyoune et Tan-Tan durant toute la saison de pêche.

Article 10 : Ces navires sont autorisés à débarquer leurs captures au niveau des ports de **Laâyoune et Tan-Tan**.

Article 11 : Un plafond de **1 600 kg** de poulpe est autorisé au débarquement par navire par marée de 10 jours. Ce plafond correspond à **70 caisses** en plastique de **23 kg/caisse**.

Toutefois, ce plafond peut être révisé par en fonction de l'évolution de la consommation du quota réservé à la pêche côtière.

Article 12 : Durant cette campagne, les chalutiers côtiers sont autorisés à opérer au-delà de **10 milles marins** à partir de la côte.

Article 13 : Le maillage minimal des sacs de chaluts autorisé pour les navires de la pêche côtière opérant au sud de Boujdour est fixé, à titre dérogatoire, durant cette saison, à **60 mm**.

POUR LE SEGMENT ARTISANAL :

Article 14 : La zone de pêche autorisée pour le segment artisanal est située entre 3 milles et 8 milles marins mesurée à partir de la ligne de basse mer.

Article 15 : Le segment artisanal de Dakhla est composé des barques actives à partir des sites de **Labouirda, Lassarga, N'tireft et Imoutlane**;

Article 16 : Le quota alloué au segment artisanal de Dakhla est réparti en quotas individuels entre les barques autorisées à opérer dans cette pêcherie.

Un suivi doit être assuré par les services de la Délégation des Pêches Maritimes pour veiller au respect des quotas alloués par barque.

Article 17 : les quotas individuels attribués aux barques artisanales ne sont ni transférables ni cessibles et doivent être exploités par les barques bénéficiaires.

Article 18 : Les barques ayant consommé leurs quotas sont autorisées à continuer de pêcher les espèces de poissons autres que le poulpe. Il reste entendu que les captures de ces barques doivent obligatoirement transiter par les halles aux poissons.

Article 19 : Un point de contrôle des produits transportés sera installé à l'entrée de la ville de Dakhla, au niveau du point kilométrique n°25 (PK25).

POUR LA SOUS-UNITE 1 :

Article 20 : La Sous Unité 1 comprenant les sites de **Aftissat, Boujdour centre et Sidi L'Ghazi**. Elle est ouverte pour la pêche du poulpe pendant la même période autorisée pour le segment artisanal de Dakhla.

Article 21 : Le quota de poulpe alloué est de **800 tonnes**.

Il sera réparti en quotas individuels entre les barques des trois sites de pêche par les services de la Délégation des Pêches Maritimes de Boujdor.

DISPOSITIONS GENERALES

Article 22 : Au cours de cette saison de pêche, le taux admis pour la capture du poulpe de taille **T8** est fixé à **7%**. Concernant les autres espèces de poisson et de céphalopodes (calmar et seiche), un seuil de tolérance de **3%** est admis pour la pêche des juvéniles.

Article 23: **L'utilisation des casiers et les nasses appâtés pour la pêche au poulpe est interdite**

Article 24: Tout manquement au respect de ces dispositions sera sanctionné conformément à la réglementation en vigueur ainsi que par des sanctions administratives, notamment les suivantes :

- La suspension de la licence de pêche et la saisie de l'embarcation impliquée dans cette pratique dans le cas du segment artisanal ;
- La suspension du quota de la présente saison pour les segments côtier et hauturier.

Article 25: La Direction des Pêches Maritimes, la Direction de Contrôle des Activités de la Pêche maritime et les Délégations des Pêches Maritimes sont chargées, chacune en ce qui la concerne du suivi et de l'application des dispositions de la présente Décision. ↴

Pour le Ministre et par Délégation
la Secrétaire Générale

Signé: Mme Zaria DRIOUICH